أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/01/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

دبلوماسي مصري: المخابرات توقفت عن رعاية المصالحة ولم تنسحب..... 3

د. حسن نافعة: عنان ألقى حجرا كبيرا في بحيرة السياسة المصرية وعلى السيسي أن يثبت أنه لا يمارس سياسة" أنا ومن بعدي الطوفان"! 4

هل أطاحت "صفقة القرن" برئيس المخابرات المصرية من منصبه؟..... 6

حرب السيسي على "ثعالب الاستخبارات الصغيرة": الخلفيات المباشرة والبعيدة 9

صعود "ما بعد الإسلام السياسي" 13

كل هذا الإنفاق العربي على الأمن..... 15

محللون: الأردن لن يغامر بطبخة السلام حسب المقادير الأمريكية..... 18

عنان ضد السيسي... الصراع الكبير بين جنرالَي مصر..... 21

دبلوماسي مصري: المخابرات توقفت عن رعاية المصالحة ولم تنسحب

الرسالة نت – محمود هنية 2018\1\20

قال السفير المصري محمود كريم فهمي أول سفير لدى السلطة الفلسطينية، إنّ المعلومات التي وصلته من جهات سيادية مصرية تفيد بأن الوسيط المصري الراعي للمصالحة الفلسطينية، ممثلا بجهاز "المخابرات العامة" متوقف عن رعايتها ولم ينسحب.

وأفاد فهمي في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" إن ما لديه من معلومات تؤكد بأن الوسيط متوقف ولم ينسحب من رعاية المصالحة، عازيًا الموقف لعدد من الأسباب أهمها المتعلقة بتعثر الملف.

وذكر فهمي أن الوسيط المصري كان يدرك حجم العقبات التي تواجه ملف المصالحة، وأحدث اختراقًا في عدد من ملفاتها بينها تسليم المعابر والجباية والوزارات لحكومة التوافق، مشيرا إلى أنه "بقيت هناك ملفات أخرى لم يحدث فيها تقدم ويبدو أنه لا يوجد رغبة لدى طرف معين بتحقيقها".

وأكدّ فهمي أن حركة "حماس" تعاملت بشكل إيجابي في ملف المصالحة، "والسلطة الفلسطينية لا تزال تتذرع بوجود ضائقة مالية لديها، وتعاني من مديونية عالية في ميزانيتها، الامر الذي تتحجج به في مسألة عدم دفع سلف مالية للموظفين".

وأوضح أن تجربة الوسيط المصري في رعاية المصالحة، تشير إلى أنه لا يتجه الى الانسحاب بقدر ما يحتاج الى توقف في بعض المحطات في محاولة لاحتواء كل المعوقات التي تسير في طريق المصالحة، نافيا ان يكون اقالة وزير المخابرات خالد فوزي مرتبط بمسألة المصالحة.

د. حسن نافعة: عنان ألقى حجرا كبيرا في بحيرة السياسة المصرية وعلى السيسي أن يثبت أنه لا يمارس سياسة" أنا ومن بعدي الطوفان"!

القاهرة – "رأي اليوم"– محمود القيعي: 2018\1\20

قال أستاذ العلوم السياسية الشهير د. حسن نافعة إن البيان المصور الذي قرأه الفريق سامي وأعلن من خلاله قراره عزمه على خوض سباق الانتخابات الرئاسية القادمة في مصر، كتب بعناية شديدة تعكس رؤية سياسية واضحة وتنطوي على جملة من المواقف والرسائل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- تم اختبار الرئيس السيسي في إدارة الدولة المصرية خلال السنوات الأربع الماضية وثبت فشله على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ولأن استمراره في حكم البلاد لفترة ولاية ثانية ينطوي على مخاطر جسيمة قد تعرض الدولة المصرية للانهيار، تبدو الحاجة ماسة الآن للتغيير بالوسائل السلمية، من خلال صناديق الاقتراع وحدها وليس بالانقلابات العسكرية.

2- ارتكب الرئيس السيسي خطيئة كبرى حين قام "بتحميل القوات المسلحة المصرية مسؤولية المواجهة وحدها دون سياسات رشيدة تمكن القطاع المدني من القيام بدوره متكاملا مع القطاع المدني"، ومن ثم تسبب في خلل جسيم أصاب العلاقة بين الشعب المصري وقواته المسلحة، وعليه أن يتحمل المسؤولية الكاملة عنها. وبيان الفريق سامي عنان يشير بوضوح تام إلى أنه الرجل المؤهل تماما للقيام بهذا الدور، بحكم دوره السابق في قيادة القوات المسلحة المصرية، ويعد الشعب المصري بالقيام به بالحكمة والإخلاص الواجبين للشعب وللقوات المسلحة معا.

3- تصحيح هذا الخلل لا يمكن أن يتم إلا من خلال النجاح في عبور مرحلة انتقالة جديدة تدار فيها الدولة بطريقة رشيدة تستهدف "التأسيس لنظام سياسي واقتصادي تعددي يحترم الدستور والقانون ويؤمن الحقوق والحريات ويحافظ على روح العدالة ويسمح بتقاسم سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية". هو إذن لم يرشح نفسه طمعا في سلطة أو لتأكيد استمرار هيمنة القوات المسلحة على مقاليد الأمور وإنما لإعادة ضبط وتصحيح الأمور بما يتلاءم مع أهداف وطموحات ثورة يناير.

4- يؤكد الفريق سامي عنان من خلال بيانه على تصميمه على خوض الانتخابات رغم قناعته التامة بعدم توافر كل المقومات التي تضمن نزاهتها وشفافيتها. من هنا توجهه مباشرة للشعب ومطالبة المواطنين "الاستمرار في تحرير استمارات تأييد ترشحه"، مطالباً مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية "بالوقوف على

الحياد وعدم الانحياز لرئيس، هو الآن مجرد مرشح محتمل من بين مرشحين آخرين، ومن ثم قد يغادر منصبه خلال شهور قليلة".".

وقال د. نافعة في تصريح خاص لـ "رأي اليوم" إنه لا يخالجه أي شك في أن الفريق سامي عنان نجح، ببيانه المصاغ بعناية، في إلقاء حجر كبير في بحيرة السياسة التي كادت أن تجف تماما في مصر، وفي إرسال رسائل هامة أعتقد أن الشعب المصري، بذكائه الفطري ووعيه السياسي العميق، قادر على التقاطها.

واختتم د.نافعة حديثه مؤكدا أن تنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافية باتت هي المخرج الوحيد ليس فقط لإنقاذ مصر من حالة التردي التي وصلت إليها، ولكن لإتاحة فرصة حقيقية أمام الرئيس السيسي لإثبات أنه ما زال قادرا على ترجيح كفة المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، وليؤكد للشعب المصري أنه لا يمارس سياسة أنا ومن بعدي الطوفان.

هل أطاحت "صفقة القرن" برئيس المخابرات المصرية من منصبه؟

القاهرة- عربي21 21\1\2018

ما زالت أصداء قرار قائد الانقلاب، عبد الفتاح السيسي، بإعفاء رئيس جهاز المخابرات العامة من منصبه وتعيين مدير مكتبه بدلا منه، تتردد في مصر، وتثير تساؤلات عن الدوافع الحقيقية وراء هذه الخطوة المفاجئة.

وكان السيسي أعلن، الخميس الماضي، تكليف مدير مكتبه اللواء عباس كامل بتسيير أعمال المخابرات العامة لحين تعيين رئيس جديد للجهاز، بعد إقالة مديره اللواء خالد فوزي، دون إعلان أي تفاصيل عن أسباب الإقالة.

وفي ظل غياب أي معلومات رسمية، تعددت التكهنات حول أسباب إقالة فوزي، خاصة أنها جاءت بعد ثلاثة أشهر تقريبا من إقالة مماثلة للفريق محمود حجازي رئيس الأركان السابق، كما أنها جاءت مع اقتراب الانتخابات المصرية، التي ستجري في آذار/ مارس المقبل، والتي أعلن السيسي ترشحه لها.

خلاف حول الصفقة

ويقول مراقبون ونشطاء إن رفض رئيس المخابرات المقال لصفقة القرن التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وتقضي بإقامة وطن بديل للفلسطينيين في جزء من سيناء المصرية ليتم توطينهم فيه بدلا من أرض فلسطين التاريخية، هي السبب الأساسي لإقالته.

وتبنى الناشط السياسي المعارض ممدوح حمزة هذا الرأي، فكتب عبر تويتر: "أعتقد أن جهاز المخابرات العامة رافض تماما لعملية الصهينة الجارية، خالد فوري رافض تماما لمشروع الوطن البديل بناء على مقابلة معه مباشرة، وفي وجود شاهد، وقال لي إن سبب تخلي أمريكا عن مبارك هو رفضه للوطن البديل علي أي جزء من سيناء".

ويقول مراقبون إن هذه الرؤية من جانب ممدوح حمزة تؤيده التسريبات الأخيرة التي بثتها قناة "مكملين" الفضائية، وكشفت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، والتي أظهرت ضابطا من المخابرات الحربية يدعى النقيب أشرف الخولي وهو يعطي أوامر للعدد من الإعلاميين والفنانين، ويوجههم إلى تهيئة الرأي العام المصري بتقبل فكرة الاستغناء عن مدينة "القدس" واستبدال "رام الله" بها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

وللمخابرات العامة المصرية باع طويل في إدارة الملف الفلسطيني، خاصة في عهد رئيسها الأسبق اللواء عمر سليمان، كما ساعدت قبل عدة أشهر في حل خلافات بين حركتي فتح وحماس، والاتفاق على عودة حكومة رام الله لتولي إدارة قطاع غزة بدلا من حركة حماس.

من جهتها، قالت صحيفة "القدس العربي"، في تقرير لها الجمعة الماضية، إن التسريبات التي نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" وأظهرت التوجيهات التي قامت بها المخابرات الحربية لمجموعة من الشخصيات الإعلامية بالترويج لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، سببت حرجا بالغا للنظام، ودفعته لإقالة مدير المخابرات العامة، التي يعتقد أنها وراء هذا التسريب.

وأشارت إلى أن هذه الخطوة تكشف خلافا بين الرئاسة والمخابرات الحربية من جانب، وبين المخابرات العامة من جانب آخر، حول صفقة القرن.

صراع قديم بين "الحربية" و"العامة"

ويقول مراقبون إن العلاقة بين المخابرات الحربية التابعة للقوات المسلحة ونظيرتها العامة التابعة لرئيس الجمهورية شهدت توترا حادا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013، بعد أن بدأ الجيش في إحكام قبضته على كافة الأجهزة في الدولة، ومقاومة المخابرات العامة لهذه السيطرة.

ومنذ انقلاب حزيران/ يونيو 2013، سعى قائد عبد الفتاح السيسي إلى تحجيم دور المخابرات العامة بصورة كبيرة، وإسناد أغلب الملفات الأمنية الداخلية والخارجية للمخابرات الحربية التي كان يتولى رئاستها قبل أن يصبح وزيرا للدفاع في عهد الرئيس محمد مرسي، حيث أقال السيسي منذ حزيران/ يونيو 2013 ثلاثة رؤساء للمخابرات العامة، كما أصدر ثمانية قرارات أحال بموجبها 114 من وكلاء جهاز المخابرات العامة للتقاعد.

وكان السيسي قد اختار خالد فوزي رئيسا لجهاز المخابرات في كانون الأول/ ديسمبر 2014، خلفا للواء محمد فريد التهامي، الذي تولى الجهاز خلفا للواء رأفت شحاتة، الذي أطاح به السيسي بعد يومين من الانقلاب على الرئيس محمد مرسي.

وفي تسجيل صوتي مسرب أذاعته قناة مكملين قبل أسبوعين، وجّه ضابط المخابرات الحربية "أشرف الخولي" ألفاظا نابية لزملائه في جهاز المخابرات العامة، ما كشف عن عمق الخلافات بين المؤسستين حول العديد من الملفات الأمنية والسياسية.

وفي تسجيل قديم مسرب للواء عباس كامل أذيع في شباط/ فبراير عام 2015، قال فيه متحدثا عن جهاز المخابرات العامة: "العامة دي إيدك منها والأرض"، ما يعني في اللهجة المصرية أنها ميؤوس منها ولا فائدة فيها.

أسباب أخرى للإقالة

وبعيدا عن صفقة القرن، أوردت وسائل إعلام عربية وأجنبية أسبابا أخرى لإعفاء فوزي من منصبه، فقالت صحيفة "الأخبار" اللبنانية إن القرار له سببان رئيسيان؛ الأول مرتبط بالملف الفلسطيني بعد التعثر في المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والثاني بسبب إخفاقه في توظيف الإمكانات التي أُتيحت للمخابرات في قطاع الإعلام في تحقيق المطلوب منه.

أما موقع "ميدل إيست مونيتور"، فقال إن سبب الإقالة هو ضعف التنسيق بينه وبين مدير الاستخبارات الحربية اللواء محمد الشحات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في سيناء، بالإضافة إلى الخلافات بين فوزي وبين وزير الداخلية مجدي عبد الغفار، واتهامه بعدم مواكبة الداخلية للاستراتيجيات الحديثة في مكافحة الإرهاب.

في المقابل، يروج نظام السيسي، عبر أذرعه الإعلامية، أن إقالة خالد فوزي سببها تدهور حالته الصحية، حيث قال الإعلامي والنائب مصطفى بكري، المقرب من الأجهزة الأمنية، عبر "تويتر" الجمعة، إن رئيس المخابرات يعاني من تدهور كبير في صحته، منعه من ممارسة عمله بشكل طبيعي، ودفعه لطلب إعفائه من منصبه.

حرب السيسي على "ثعالب الاستخبارات الصغيرة": الخلفيات المباشرة والبعيدة

القاهرة ـ العربي الجديد 20\1\2018

بات البحث عن تفسيرات للانقلاب المفاجئ من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ودائرته، على مدير الاستخبارات العامة المعزول خالد فوزي، منذ أيام، الحديث الأبرز المتداول في الأوساط السياسية والإعلامية المصرية، لا سيما أن قرار السيسي الأخير بعزله وتكليف مدير مكتبه اللواء عباس كامل، بإدارة الاستخبارات العامة كأول مسؤول على رأس هذا الجهاز إلى جانب عمله الإداري برئاسة الجمهورية. وكل ذلك بالتزامن مع بدء حملة الدعاية الانتخابية للسيسي لولاية رئاسية ثانية، وقبل ساعات من فتح باب الترشح رسمياً. كامل رفض الإدلاء بأي معلومات عن سبب الإطاحة بخالد فوزي، لكنه أشار للمسؤولين والإعلاميين المقرّبين منه الذين سألوه عن مستقبل الجهاز، إلى أن "فترة إشرافه عليه ستكون مؤقتة"، موضحاً أنه "يجري البحث عن شخصية قوية من أبناء الجهاز لقيادته الفترة المقبلة، ولكن بعد معالجة بعض السلبيات التي شابت أداءه خلال العام الماضي"، والتي أدت تراكماتها إلى انقلاب السيسي على خالد فوزي، الذي كان على مدار 3 سنوات من المقربين الموثوقين له.

وفي خلفية البحث عن الأسباب شواهد عدة على أن قرار السيسي مرتبط بالاستعدادات الجارية للانتخابات الرئاسية (في 26 مارس/ آذار المقبل)، والأحداث السياسية الداخلية التي شهدتها مصر في الأشهر الثلاثة الأخيرة، ومنها خروج رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق للعلن وإعلان رغبته في الترشح للرئاسة، ثم ترحيله من الإمارات لمصر، واحتجازه في فندق تحت رقابة مشتركة من الاستخبارات الحربية والعامة، ثم إعلان تراجعه عن الانتخابات، إلى ظهور رئيس أركان الجيش السابق سامي عنان، وإعلان رغبته في الترشح الرئاسي.

مصادر حكومية وسياسية واسعة الاطلاع كشفت لـ"العربي الجديد"، أن "خالد فوزي لم يُبلّغ من قبل السيسي بقرار إقالته، بل إن عباس كامل أرسل ضابطاً بالاستخبارات الحربية منتدباً برئاسة الجمهورية إلى مقر جهاز الاستخبارات بجوار قصر القبة الرئاسي، يوم الثلاثاء الماضي، فأمر هذا الضابط صغير الرتبة خالد فوزي بجمع متعلقاته ومغادرة مقر الجهاز فوراً. وحاول فوزي الاتصال بكامل والسيسي للتعرف على الأسباب، لكنه لم يُمكَّن من الوصول لأيّ منهما، ليغادر متجهاً لمنزله بصحبة عدد من وكلاء الجهاز، ولم يخرج منه حتى الآن".

وأضافت المصادر أن "آخر زيارة لفوزي إلى قصر الاتحادية للقاء السيسي في الأسبوع الأول من الشهر الحالي، بصورة سرية غير معلنة، حين استدعاه السيسي لإبلاغه بأن أمامه أسبوع واحد فقط كمهلة لتحديد وكلاء الاستخبارات الذين يتواصلون مع عنان لدفعه لإعلان ترشحه للرئاسة، محاولين تكدير الوضع السياسي المستقر والانتخابات غير التنافسية المرتقبة. وهي الاتصالات التي رصدتها الاستخبارات الحربية التي أصبحت منذ تولي السيسي الرئاسة، متقدّمة على الاستخبارات العامة من ناحية القرب من مؤسسة الرئاسة، بل ومُنحت بعض الأدوار الإشرافية عليها في بعض الأحيان".

وبحسب المصادر، فإن "السيسي علم بأمر هذه الاتصالات قبل إعلان الأمين العام لحزب عنان (مصر العروبة الديمقراطي) ترشيحه للرئاسة بعد أيام عدة، لكن عنان علم من وكلاء الاستخبارات الذين يتعامل معهم أن السيسي رصد الاتصالات، ما جعله يختار طريقة الإعلان التدريجي والتجريبي لرغبته في الترشح، ليس على لسانه أو لسان نجله سمير الذي يعتبر الذراع اليمنى له في العمل العام، ولكن على لسان قيادات الحزب الأقل قدراً والذين لن تتعامل معهم السلطة أو الإعلام بالجدية اللازمة".

وأفادت المصادر بأن "الاتصالات بعنان لم تكن الأولى التي يقوم بها ضباط بالاستخبارات العامة مع مرشحين محتملين ضد السيسي، فقائمة وقائع التسرّب والعمل السرّي لأجنحة في الجهاز مع منافسين للسيسي ومعارضين له طويلة وممتدة، تشمل وفق المصادر، اتصالات بشفيق خلال إقامته بالإمارات من دون العودة للرئاسة أو إدارة الجهاز، وكذلك اتصالات مباشرة وغير مباشرة بمعارضي التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية من نواب وحقوقيين وإعلاميين وقضاة، فضلاً عن استغلال بعض الأجنحة داخل الجهاز لنفوذهم كوكلاء بالاستخبارات العامة لتوجيه الصحف وبرامج التوك شو التابعة أو القريبة للجهاز لتناول مواضيع غير مستحبة للسيسي ودائرته".

هذا الاستغلال الإعلامي الذي وصفه أحد المصادر الحكومية بـ"الخرق الداخلي في نسيج النظام"، تسبب في ظهور تناقض بين الخطاب الرسمي وتناول الإعلام الموالي للسلطة له في بعض المناسبات كتضخيم معلومات تعثر مفاوضات سد النهضة في غير الأوقات التي يرغب فيها السيسي بذلك، والمعارضة الحادة في بعض الأحيان لقرار نقل السفارة الأميركية بإسرائيل إلى القدس المحتلة والاحتفاء بالتظاهرات الرافضة، والحديث عن ضرورة وجود منافس للسيسي في الانتخابات وإفساح المجال لبعض المعارضين للحديث في الفضائيات المملوكة أو القريبة لأجهزة النظام.

وأضاف المصدر الحكومي أن "السيسي انزعج بشكل كبير من هذا التضارب المناقض لجهوده لتوحيد الخيوط المتحكمة في كل الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في يده، وكان يرغب في أن يتولى فوزي بمزيد من الحسم مهمة إخماد تلك المظاهر، خصوصاً بعدما دخلت منطقة يعتبرها السيسي محظورة تماماً وهي العبث معه بالتعامل مع خصميه اللدودين شفيق وعنان".

وكشف أن "مسألة تغيير إدارات وسائل الإعلام القريبة من الاستخبارات، سواء التابعة لمجموعة (إيجل كابيتال) أو (فالكون) لم يكن لها صلة على الإطلاق بما حدث على مستوى الخسائر المالية والمشاكل الإدارية، لأن المجموعتين ليستا تابعتين إدارياً للاستخبارات، بل تساهم في إدارتهما جهات رسمية أخرى على رأسها الجيش، فضلاً عن رجال أعمال محل ثقة. لكن التغيير كشف للسيسي أيضاً وجود مشاكل على المستوى التوجيهي، تمثلت في عدم السيطرة على المعلومات والتوجيهات الصادرة من الجهاز لوسائل الإعلام التابعة للمجموعتين".

قلق السيسي من "ثعالب الاستخبارات الصغيرة" ليس وليد اللحظة، بل لازمه منذ ترشح مدير الاستخبارات ونائب رئيس الجمهورية الأسبق عمر سليمان للرئاسة عام 2012، بغير رضا المجلس العسكري الحاكم آنذاك، بسبب الخلافات التاريخية بين سليمان والمشير حسين طنطاوي، الأب الروحي للسيسي. كما أن فترة ترشح سليمان وما تلاها من استبعاده، ثم تعاون بعض أجنحة الجهاز مع نظام حكم الإخوان المسلمين، أثبتت للسيسي وغيره، أن النواة الصلبة للجهاز ما زالت تدين بالولاء لسليمان ولن تقبل الانضواء تحت إدارة الجيش.

وكان أول قراراته بعد عزل رئيس الجمهورية محمد مرسي في 3 يوليو/ تموز 2013، الإطاحة بمدير الاستخبارات رأفت شحاتة، الذي كان ابناً لجهاز الأمن القومي وصاحب باع طويل في متابعة الملف الفلسطيني تحديداً، وعيّن بدلاً منه اللواء محمد فريد التهامي الذي كان قد عمل من قبل في الاستخبارات العامة والرقابة الإدارية، لكنه قضى معظم مشواره المهني في الاستخبارات الحربية وكان رئيساً للسيسي نفسه وأحد معلميه، وذلك بهدف إحكام الرقابة على الجهاز، كما نقل ابنه محمود من الاستخبارات الحربية للعمل بالمكتب المعاون للتهامي.

أما اختيار خالد فوزي قائماً بأعمال مدير الجهاز في ديسمبر/ كانون الأول 2014، فكان أفضل المتاح بالنسبة للسيسي في ذلك التوقيت نظراً لمرض التهامي الشديد الذي أعجزه عن متابعة عمله. وكان اختيار

فوزي تحديداً من بين قيادات الجهاز لأنه لم يكن محسوباً على عمر سليمان، بل اعتُبر مستقلاً عن الأجنحة المتصارعة ولم تكن له مجموعة خاصة به، فضلاً عن أنه يعتبر من أبناء الاستخبارات الحربية القدامى أيضاً، علماً أن الجيش هو الرافد الأساسي لتزويد الاستخبارات العامة بالضباط.

ومنذ تولي فوزي المسؤولية، وضع السيسي على عاتقه مهمة تطهير الجهاز من فلول عمر سليمان المشكوك في ولائهم له شخصياً، وليس للنظام. فأصدر 18 قراراً جمهورياً بإحالة أكثر من 200 ضابط وموظف كبير للمعاش أو للعمل الإداري بجهات أخرى، من بينهم المسؤولون عن ملفات الحركات الإسلامية وجماعة الإخوان والتواصل مع حركة حماس والشؤون السودانية والإثيوبية. لذلك سادت توقعات بقرب إصدار السيسي قراراً واحداً على الأقل قبل انتخابات الرئاسة، بعزل العشرات من وكلاء الاستخبارات المتورطين في الاتصال بمنافسي السيسي وتمرير معلومات غير مرغوب فيها لوسائل الإعلام، فضلاً عن المشتبه في عدم ولائهم له، وذلك قبل اختيار شخصية مناسبة لتولي إدارة الجهاز تحت الإشراف المباشر لرئاسة الجمهورية. تماماً كما هي حال إدارة الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية تحت الإشراف المباشر لمستشار السيسي للشؤون الأمنية أحمد جمال الدين، وإدارة الأجهزة الرقابية تحت إشراف الوزير محمد عرفان المقرب من السيسي ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، بهدف إحكام السيطرة على جميع الأجهزة الحيوية.

صعود "ما بعد الإسلام السياسي"

محمد أبو رمان العربي الجديد 2018\1\21

يتزايد تداول مصطلح "ما بعد الإسلام السياسي" في مؤسسات الإعلام، ولدى الباحثين والمهتمين، وهو يعود إلى بداية التسعينيات، وأطروحات الفرنسي، أوليفيه روا، ثم الأميركي من أصل إيراني، آصف بيات، وآخرين، مثل الفرنسي جيل كيبيل، وعربياً كان هنالك اهتمام بحثي به من الصديق الراحل، حسام تمام. وعلى صعيد فكري، كان جمال البنا من أوائل من كتبوا "ما بعد الإخوان المسلمين".

تراوح تعريف "ما بعد الإسلام السياسي"، لدى أغلب الباحثين والمتخصصين السابقين، بين مقولات رئيسة: القول بفشل حركات الإسلام السياسي، ولا واقعية مقولاتها الأيديولوجية التي ارتبطت بإعادة تدشين الخلافة وإقامة "دولة الشريعة"، أو تطوّر هذه الحركات جرّاء الممارسة العملية، ومع اندماجها أكثر في العملية السياسية، ما أدى إلى انفجار خلافاتها وتحوّلها إلى مشروع آخر، يتجاوز المقولات التقليدية، مثل الدولة الإسلامية ودولة الشريعة، والاعتماد أكثر على العامل السلمي في التغيير.

لم تجد تلك المقولات اهتماماً سياسياً، ولا إعلاميا كبيراً في تلك الفترة، لأسباب رئيسة، منها أنّ الحركات الإسلامية كانت متنوعة ومتعدّدة في مشاربها الأيديولوجية ورؤيتها السياسية، وفي تبنّيها استراتيجيات التغيير، وما تزال فاعلة شعبياً ومجتمعياً، فكان صعبا هضم تلك القراءات والتوقعات، أو تعميمها في الحدّ الأدنى.

بدأت التطورات بعد ذلك تأخذ الحركات الإسلامية في صيرورة "ما بعد الإسلاموية"، بالاندماج في اللعبة الديمقراطية، وتبنّي الديمقراطية والتعدّدية السياسية، والخروج من مربع التردّد (خصوصا مع الأوراق التي أصدرها الإخوان المسلمون في 2004-2005، في سورية ومصر والأردن، وتؤكد قبول الديمقراطية)، ثم ببروز تجربة حزب العدالة والتنمية التركي التي أخذ الإسلاميون في المشرق العربي وقتاً حتى استوعبوها، وبدأوا بتقبّلها، وكانت حركات كثيرة قد أخذت موقفاً سلبياً، في البداية، من طروحات أردوغان تجاه العلمانية والبراغماتية السياسية، ثم بدأت الأحوال تتغير، حتى أصبح اليوم هذا الحزب النموذج لأحزاب إسلامية عديدة.

كان آصف بيات قد رأى في الحالة الإيرانية نموذجاً لمرحلة ما بعد الإسلام السياسي، في التسعينيات، خصوصا جيل الشباب والنساء الذين أرادوا التحرّر من ولاية الفقيه، مع إعادة تكييف المقولات الأيديولوجية

لها، لكن الترجمة الحقيقية على صعيد العالم العربي والإسلامي لهذه المرحلة هي بالفعل تجربة "العدالة والتنمية" التركي الذي أعاد هيكلة الشعارات والأطروحات والأفكار بصورة كبيرة.

مع أنّ الحركات الإسلامية سارت في طريق التحول نحو العمل السياسي والديمقراطي وتطوير أفكارها، وإعلان القبول بالديمقراطية، إلاّ أنّها بقيت تفتقد الجرأة والشجاعة، أو ربما الجسارة الفقهية والفكرية لقطع الطريق بوضوح نحو النتائج الحقيقية المترتبة على الإيمان بالديمقراطية، وذلك كان يعني التخلّي عن "المخيال السياسي" للإسلاميين، بإقامة دولة الشريعة واستبداله بالدولة الديمقراطية والمدنية بصورة واضحة.

شكل الربيع العربي زلزالاً فكرياً وسياسياً، في العالم العربي، لكنّ نتائجه على أفكار الإسلاميين وأطروحاتهم بدأت تنعكس جديا بعد الانقلاب في مصر، ثم المقارنة بين التجربتين، المغاربية والمشرقية، في التعاطي مع الشأن السياسي، وبرزت أطروحة على درجة كبيرة من الأهمية، تقدّم بها حزب التنمية والعدالة المغربي، أولاً، ثم لحقهم "النهضة" التونسي، وهي فصل الدعوي عن السياسي، واقتصار العمل الدعوي على المجتمع المدني والجمعيات. وكان هذا الفصل كلمة السرّ لتنقل تيارات أخرى في الإسلام السياسي إلى مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي"، بالتحول إلى أحزاب محترفة، وقدّم أطروحة مهمة لذلك رئيس وزراء المغرب الحالي، سعد الدين العثماني (أحد قادة الإسلاميين المغاربة)، وأصبحت دراسته المنشورة ملهماً جديداً للإسلاميين المشارقة، وبدأت الحالة تأخذ مدىً واسعاً في المشرق العربي، ويصبح ما كان محرّماً قبل أعوام الخطاب الصاعد في أوساط الإسلاميين.

دخول تيارات واسعة من الإسلاميين إلى مرحلة ما بعد الإسلام السياسي يعني التخلي عن الإطار الأيديولوجي السابق، والتحول نحو أحزاب ديمقراطية وسياسية، التخلي عن برنامج الإسلام هو الحل، وقبول اللعبة السياسية والتعدّدية، وفصل الدعوي عن السياسي، وهي خطوات جديدة للاقتراب من نموذج الأحزاب المسيحية الديمقراطية، كما نظّر سابقاً الأميركيان ناثان براون ونادر الهاشمي.

كل هذا الإنفاق العربي على الأمن

علاء بيومي العربي الجديد 2018\1\21

تكشف متابعة إنفاق الدول العربية على أمنها القومي ظواهر غير منطقية، يصعب تفسيرها بسهولة، حيث لا يرتبط الإنفاق الباهظ لبعض الدول العربية، أو كثير منها، على أمنها القومي، بحجمها، أو بتهديدات مباشرة تتعرّض لها، أو بحجم إنفاق خصومها المحتملين، حيث تنفق تلك الدول نسبا لا يستهان بها من دخلها وميزانياتها السنوية على التسليح والأمن، من دون أسباب ظاهرة، ما يستدعي وقفة، بحثا عن تفسيرات أكثر عمقا.

بدايةً، يجب إيضاح أن الإنفاق على الأمن القومي يتخطى الإنفاق على شراء الأسلحة إلى الإنفاق على الجيوش بصفة عامة من سلاح وتدريب وتطوير، وعلى الأمن الداخلي ومؤسساته المختلفة.

وتقول دراسة أصدرها العام الجاري مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، ومقره واشنطن، أن دول المنطقة من أعلى دول العالم إنفاقا على أمنها، إذا تنفق في المتوسط 6% أو أكثر من دخلها السنوي على الدفاع، وهي نسبة تعد ضعف ما تنفقه دولة، كالولايات المتحدة، وثلاثة أضعاف ما تنفقه دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) على أمنها في المتوسط. حيث أنفقت دول المنطقة 181 مليار دولار على شؤون الدفاع في عام 2014 تراجعت إلى 176 مليار في 2015 و141 مليار في 2016، بسبب هبوط أسعار النفط بأكثر من 50%، ومع ذلك لم يتراجع إنفاق دول المنطقة على الأمن بالنسبة نفسها، بل ظلت معدلات الإنفاق العسكري مرتفعة للغاية.

وقد يعتقد بعضهم أن هذا الإنفاق يرتبط فقط بالأزمات الأمنية العاصفة التي تمر بها دول، مثل سورية والعراق واليمن وليبيا، أو بتحدي جماعات مثل داعش والقاعدة، أو بالصراع مع دول، كإسرائيل أو إيران، وجميعا تفسيرات سائدة ولها دورها، لكن التدقيق في الصورة يترك المتابع أمام تفاصيل أكثر تعقيدا. فعلى سبيل المثال، تحتل دولتان، كالجزائر وعُمان، مكانة متقدمة للغاية وسط الدول العربية الأكثر إنفاقا على أمنها، نسبة من دخلها القومي، على الرغم من عدم انخراط الدولتين حاليا في صراعات أمنية ظاهرة، فالجزائر مثلا أنفقت في عام 2015 أكثر من عشرة مليارات دولار على الدفاع، ما يعادل 6.2% من دخلها القومي، و14% من إنفاقها الحكومي، على الرغم من معاناة الميزانية الجزائرية من عجز قدره

11%. أما عُمان فأنفقت في 2015 حوالي 10 مليارات على الدفاع، ما يعادل 16% من دخلها القومي، و28% من إنفاقها الحكومي، على الرغم من معاناة ميزانيتها عجزا قدره 17%.

كما تنفق دول عربية بشراهة على أمنها، بشكلٍ لا يتناسب مع حجمها، أو عدد سكانها، ما أدى إلى اختلال واضح في ميزان الإنفاق العسكري والتسليح لصالح دول صغيرة، أنفقت بسخاء على أمنها القومي في السنوات الأخيرة، فمصر، وهي أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وحجم قواتها العسكرية (حوالي 400 ألف فرد) تنفق، خلال السنوات الثلاث الماضية، حوالي خمسة مليارات دولار سنويا في المتوسط على ميزانيتها العسكرية، ما يعادل حوالي 2% من دخلها القومي، وبمعدل حوالي 70 دولارا في المتوسط، تكلفة لحماية أمن كل مواطن مصري. وفي المقابل، أنفقت قطر، وهي دولة صغيرة، خلال السنوات نفسها، ما يعادل الإنفاق المصري من حيث الكم، وبنسبة تبلغ 3% من دخلها القومي، على الرغم من صغر تعداد جيشها للغاية مقارنة بالجيش المصري. وتنفق عُمان والجزائر ضعف الإنفاق المصري، والعراق ثلاثة أضعاف، والإمارات أربعة، أما السعودية فأنفقت خلال الفترة نفسها أكثر من عشرة أضعاف الإنفاق المصري سنويا على التسليح والدفاع، حيث بلغ إنفاقها في عام 2016 أكثر من 56 مليار دولار، وذلك بعد أن تراجع كثيرا مقارنة بعام 2015 تأثرا بانخفاض أسعار النفط حيث أنفقت السعودية في ذلك العالم أكثر من 81 مليار دولار.

وقد أدى هذا الإنفاق إلى امتلاك بعض الدول العربية الصغيرة أنظمة تسلح متقدمة للغاية، مقارنة بدول أكبر حجما وتعدادا ومكانة استراتيجية وأقل قدرة على شراء الأسلحة، ويترتب على ذلك اختلال التوازن الأمني في المنطقة، في غياب نظم أمنية شاملة وحاكمة. أضف إلى ذلك أن إنفاق بعض الدول العربية على الأمن يفوق بكثير إنفاق خصومها المحتملين، فإسرائيل مثلا أنفقت، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما يتراوح بين 15–20 مليارا سنويا على الدفاع، وهي تقريبا حجم إنفاق دولة كالإمارات، وأقل من نصف ما أنفقته السعودية. ومع ذلك، تمتلك إسرائيل تفوقا نوعيا مقارنة بمختلف الدول العربية، بسبب الدعم الأميركي الضامن لذلك، ولا تنفق إسرائيل معظم تلك الأموال على شراء الأسلحة من الخارج، كما تفعل الدول العربية، بل تمتلك إسرائيل صناعة أسلحة محلية متطورة.

ينطبق الأمر نفسه، إلى حد ما، على إيران، والتي تنفق على أمنها حوالي 15 مليار دولار سنويا، وتعاني من عقوبات صارمة منعتها عقودا من استيراد أسلحة متطورة. ومع ذلك، حققت أخيرا توسعا استراتيجيا في

دول، كالعراق وسورية واليمن ولبنان، بسبب طبيعة سياساتها الخارجية والأمنية، مع أن إنفاقها يقل كثيرا عن إنفاق الدول الخليجية المنافسة لها، حيث تنفق دولتان، كالسعودية والإمارات، مجتمعتين حوالي 4-5 أضعاف الإنفاق الإيراني سنويا خلال السنوات الأخيرة.

وتقود الظواهر السابقة إلى محاولة فهم أسباب هذا الإنفاق الباهظ، وأين تذهب كل هذه الأموال، ولماذا لا تنعكس على القدرات الأمنية للدول العربية المختلفة، وهذا يقود إلى ثلاثة تفسيرات أساسية:

أولا: القدرات الدفاعية تتخطى بكثير حجم أسلحة الجيوش وكمها، فقد تمتلك بعض الدول كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة والباهظة، تفوق قدرة جيوشها على استيعابها بسبب تعداد تلك القوات، أو مستوى تدريبها، أو طبيعة المؤسسات العسكرية نفسها، ومدى امتلاكها القيادة والرؤية الاستراتيجية والسياسات القادرة على تحقيق تلك الرؤى، كما أن للأمن بعدا داخليا، يتعلق بمدى استقرار الدولة ومؤسساتها ورضا مواطنيها، فقد تمتلك نظم، سورية وليبيا، أسلحة ونظما أمنيا ضخمة، ومع ذلك لا تصمد أمام الضغوط الداخلية والخارجية، بفعل عدم رضا مواطنيها.

ثانيا: إنفاق بعض الدول العربية بات يرتبط بسباقات تسلح وتهديدات داخلية بين الدول العربية نفسها، كما يظهر في الحالة القطرية، والتي تتجه نحو التسلح والإنفاق العسكري بمعدلات عالية منذ عام 2014 تقريبا، بسبب الضغوط المتزايدة عليها من جيرانها.

ثالثا: يبدو الإنفاق العسكري الباهظ للدول العربية مرتبطا، في أهم أسبابه، بطبيعة النظم العربية نفسها، بوصفها نظما تعاني من مخاوف وجودية على أمنها واستقرارها، فغالبية الدول العربية حديثة تشكلت حدودها خلال الحقبة الاستعمارية، وحصلت على استقلالها منذ عقود قليلة، وتفتقر للمؤسسات الداخلية، والتوافق السياسي الضامن لاستقرارها. لذا يتسم إنفاقها بالشراهة والفردية والتنافس المحموم.

فبدلا من أن تتفق الدول العربية على منظومة أمن إقليمية أو دولية، تضمن لها الأمن والاستقرار، وخفض نفقاتها الدفاعية وتوجيه ميزانياتها نحو التعليم والصحة والاقتصاد، تجدها عاجزةً عن الثقة في بعضها، وغير قادرة على العمل الجماعي، مكتفية بتحالفاتٍ إقليمية مؤقتة ومتغيرة، تفضل عليها الضمانات الأمنية الخارجية، وإن كانت لا تكتفي بها، بل تسعى إلى تكديس أكبر قدر من الأسلحة الباهظة، باعتبار ذلك نوعا من الشعور بالأمن، فعدم شعور تلك الأنظمة بالثقة الداخلية والاستقرار يجعلها تختصر الأمن في صوره الأكثر مادية.

محللون: الأردن لن يغامر بطبخة السلام حسب المقادير الأمريكية

عمّان- عربي21- محمد العرسان 2018\1\21

يزور نائب الرئيس الأمريكي، مايكل بنس، العاصمة الأردنية عمان، الأحد، في خضم جولة إقليمية تشمل مصر والأردن وإسرائيل، في زيارة وصفها سياسيون بالتطمينية وجس النبض للوصفة الأمريكية لعملية السلام، التي عرفت إعلاميا بـ"صفقة القرن".

تتزامن الزيارة مع "فكفكة" ما عرف بـ"أزمة السفارة" بين عمان وتل أبيب، وعودة السفارة الإسرائيلية للعمل في عمان، عقب اعتذار إسرائيل عن قتلها لمواطنين أردنيين، وتقديم تعويضات مالية لذويهم.

الأردن -الذي عانى من قرارات الإدارة الأمريكية، المنحازة لإسرائيل، ومحاولتها تحييد ملفين مهمين في المفاوضات هما القدس، واللاجئين- يخشى أن تدفن الإدارة الأمريكية حل الدولتين الذي دعمته المملكة في المحافل العربية والدولية، في ظل تغريد أصوات خارج السرب العربي، تنادي بالقبول بـ"أبو ديس" عاصمة للدولة الفلسطينية، مع إلغاء حق العودة.

المحلل السياسي الأردني، لبيب قمحاوي، يرى أن الأردن لم يغير موقفه تجاه الإدارة الأمريكية، ولا تستطيع المملكة أن تأخذ مسار القطيعة مع أمريكا، وتحاول أن تمشي في مسار الحد الأدنى الممكن، وكان تأجيل زيارة بنس للمنطقة يؤشر على أن الأردن لديه موقف سلبي من قرار ترامب بخصوص القدس، مضيفا: " لكن نأمل ألّا يكون هنالك تغيير في الموقف الأردني من هذا القرار تحديدا".

لكن، هل يستطيع الأردن الوقوف بوجه القطار الأمريكي، أم إنه سيلتحق بالقاهرة والرياض ويركب معهما في عربة القرن؟ يجيب قمحاوي في حديث لـ"عربي21": "على الأردن ألّا يوافق على صفقة القرن التي تروج لها الإدارة الأمريكية، كون الحل سيكون على حساب الأردنيين والفلسطينيين، المملكة الأردنية ليست كمصر والسعودية، اللتين في منأى مباشر عن الإصابة من هذه الصفقة التي ستحل مشكلة اللاجئين على حساب المملكة".

وحسب ما نشر إعلاميا حول "صفقة القرن"، تتضمن إقامة دولة فلسطينية تشتمل أراضيها على قطاع غزة والمناطق "أ" و"ب" وبعض أجزاء من منطقة "ج" في الضفة الغربية وعاصمتها أبو ديس، مع تأجيل بحث ملف اللاجئين لمفاوضات أخرى.

ويصطدم "دفن" حل الدولتين مع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة"، التي وقعت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ونصت على أن "الأردن وإسرائيل سيتعاونان في حل قضية اللاجئين"، ما أثار هواجس الوطن البديل من جديد لدى فئات سياسية في المملكة.

وزير التنمية السياسية الأردني الأسبق، صبري ربيحات، يعتقد أن على الأردن إعادة التموضع من جديد في الإقليم، لأسباب عديدة، أحدها القضية الفلسطينية، ويجب استثمار زيارة بنس من خلال إرسال رسالة إلى من يعتقدون أنهم لاعبون وباستطاعتهم تهميش الأردن، بأن المملكة موجودة"، مؤكدا أن موقف الأردن من حل القضية الفلسطينية ثابت، ولا يمكن للمملكة التخلي عنه، وهو "حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ضمن حدود عام 1967"، إلا أن الأردن –حسب ربيحات– مضطر للتعاطي والاشتباك مع المعطيات الجديدة بأقل أذى ممكن، لكن ليس من مصلحته أبدا أن يكون جزءا من صفقة القرن، ولا هو مؤهل لهذا الدور المغامر، كون المملكة بلدا محافظا في سياساته".

وتأتي زيارة بنس إلى عمان على وقع الاحتجاجات الشعبية والحزبية المتخوفة والرافضة للزيارة، إذ اعتصم ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية مساء السبت؛ احتجاجا على زيارة بنس، رافعين شعار "لا أهلا ولا سهلا بنائب الرئيس الأمريكي".

الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي الأردني، عبلة أبو علبة، تقول لـ"عربي21"، إن "القوى الحزبية التي اعتصمت أرادت إيصال رسالة رفض لزيارة بنس إلى الأردن، التي يراد من خلالها تكريس القرارات الأمريكية في المنطقة، ونخشى أن يسارعوا لعقد مؤتمر إقليمي؛ ليحصلوا على موافقات عربية على هذه القرارات، وهذا يستلزم أن تقوم كل الدول العربية على المستوى الرسمي والشعبي بمقاومة المشروع الأمريكي، الذي يستهدف إعادة رسم خرائط المنطقة من جديد على حساب الدول وشعوبها".

وتأمل أبو علبة أن "لا يكون هنالك أي يتراجع عن الموقف الرسمي المعلن الذي عرفه الشعب الأردني". تقول: "يجب أن تصل الرسالة الوطنية الأردنية إلى نائب الرئيس الأمريكي، بأن الأردن سيتضرر كثيرا، وتقع عليه مخاطر من وراء المشروع الأمريكي في المنطقة".

ولاقى الموقف الرسمي الأردني الرافض لقرار ترامب، بخصوص الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، تأييدا شعبيا بعد أن قادت المملكة حملة علاقات عربية–دولية–إسلامية، لرفض القرار، إلى

جانب السماح للأصوات الشعبية بالنزول إلى الشارع ودعم تلك الأصوات بشكل رسمي؛ من خلال المؤسسات الحكومية التي شاركت في المسيرات الرافضة لقرار ترامب.

إلا أن تخوفات "مشروعة" من استدارة أردنية، بسبب ضغوط أمريكية على المملكة من أبرزها التلويح بقطع المساعدات الأمريكية، الأمر الذي يقلل مسؤولون أردنيون من أهميته، مقابل قضية جوهرية تمس وصاية الهاشميين على المقدسات في القدس.

عنان ضد السيسي... الصراع الكبير بين جنرالَي مصر

القاهرة ـ العربي الجديد 2018\1\21

دخلت المنافسة بين الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، ورئيس أركان الجيش السابق، سامي عنان، مرحلة جديدة وفريدة من نوعها من صراع قيادات الجيش على المناصب والنفوذ، بعدما أعلن عنان في ساعة مبكرة من صباح أمس، رغبته في الترشح للرئاسة، بخطاب بثّه عبر صفحته على موقع "فيسبوك"، وجّه فيه انتقادات لاذعة لتعامل السيسي مع الجيش واعتماده الكلي عليه، وإهمال القوة المدنية للدولة المصرية، وتعامله مع ملفات الأرض والثروة، في إشارة لتنازله عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ووصفه بأنه "مجرّد مرشح للرئاسة"، داعياً الأجهزة الحكومية لالتزام الحياد في المعركة الانتخابية.

وقبل إعلان عنان هذه الخطوة بساعات معدودة، كان السيسي قد تحدّث في ختام مؤتمر "حكاية وطن" الذي نظمته رئاسة الجمهورية والجيش والحكومة على مدار 3 أيام لإعلان ترشح السيسي لفترة رئاسية جديدة، عن أنه "سيمنع أي فاسد من الاقتراب من كرسي الحكم". وعلى الفور فسّر عدد من المسؤولين العسكريين والحكوميين الذين حضروا المؤتمر كلام السيسي أنه رسالة تهديد لعنان.

ولا يبدو عنان الشخص الذي يقبل بأداء دور "الكومبارس" في الانتخابات المقبلة ضد السيسي، فهو ما زال يرى أنه كان الأجدر منه بتولي منصب القائد العام للجيش في 2012، بعد الإطاحة بالمشير حسين طنطاوي، ويرى أن الأخير لعب دوراً سلبياً لتمكين السيسي من السيطرة على الجيش بعدما كان هو صاحب الكلمة الأولى عملياً فيه. كما أنّ السيسي لا يطمئن كثيراً لتحركات عنان واستعداده للتواصل مع تيارات ترى أنها تعرضت للظلم والاستبعاد بعد الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، لا سيما السلفيين.

ويتكامل مشهد إصرار عنان على المنافسة مع مشهد تهديد السيسي العلني له للمرة الأولى، لتكوين صورة واضحة ونادرة الحدوث لصدام ظاهر للعيان بين أجنحة داخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية في الدولة المصرية، وربما بين بعض تلك الأجهزة، مع الأخذ في الاعتبار حدوث ذلك كله بعد أقل من 24 ساعة من إعلان الرئاسة المصرية رسمياً عزل مدير الاستخبارات السابق خالد فوزي، وتكليف مدير مكتب السيسي اللواء عباس كامل بإدارة الاستخبارات، مما يعني تبعيتها المباشرة حالياً لرئيس الجمهورية.

وأكد هذا التتابع، الرواية التي أجمعت عليها مصادر "العربي الجديد"، والتي تفيد أنّ السيسي علم منذ فترة، بواسطة الاستخبارات الحربية، بتفاصيل اتصالات سرية بين عدد من وكلاء جهاز الاستخبارات العامة

وعنان، لدفعه لإعلان ترشحه للرئاسة نكاية في السيسي، محاولين تكدير الوضع السياسي المستقر والانتخابات غير التنافسية المرتقبة، وذلك قبل إعلان أمين عام حزب عنان "مصر العروبة الديمقراطي" ترشيحه للرئاسة بأيام عدة. لكن عنان علم من وكلاء الاستخبارات الذين يتعامل معهم، أن السيسي رصد الاتصالات، مما جعله يختار طريقة الإعلان التدريجي و"التجريبي" لرغبته في الترشح، ليس على لسانه أو لسان نجله سمير، الذي يعتبر الذراع اليمنى له في العمل العام.

وقالت مصادر مقربة من عنان في القاهرة لـ"العربي الجديد" إن الأخير "ينوي منافسة السيسي فعلياً، وأجرى اتصالات بأجهزة ودوائر حكومية وأمنية، وكذلك بعض الأحزاب، لجسّ نبضها واستطلاع رأيها في ترشحه، قبل اتخاذ أي خطوة إجرائية للترشّح، وأنه حصل على تطمينات من أجنحة قوية داخل جهاز الاستخبارات العامة، ووعوداً من بعض القطاعات في الجيش، بالمساعدة. كما تحدث بشكل مباشر مع عدد من الدبلوماسيين الأميركيين والأوروبيين الحاليين والسابقين وأطلعهم على خطته لمنافسة السيسي".

وأكدت المصادر أيضاً أن "اتصالات عنان بكل من الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، المستشار هشام جنينة، والكاتب الأكاديمي، حازم حسني، لضمهما لمشروعه الرئاسي، بدأت منذ 3 أشهر تقريباً، وأن كليهما قبل التعاون معه، رغم اعتراضهما السابق على ترشيح شخصيات عسكرية لرئاسة الجمهورية، نظراً لأنه بدا الشخصية الوحيدة القادرة على مزاحمة السيسي، خصوصاً بعدما تبيّن عدم جدية رئيس الوزراء الأسبق، أحمد شفيق، في منافسة رئيس الجمهورية الحالي".

وأوضحت المصادر أيضاً، أن "الأجنحة الاستخباراتية والحكومية الداعمة لعنان، تواصلت بالنيابة عنه مع عدد من رجال الأعمال الذين كانوا منتمين للحزب الوطني المنحلّ في محافظات الدلتا والصعيد، وطلبت منهم سرعة حشد المواطنين بواسطة الأموال، لاستكمال التوكيلات الشعبية اللازمة لترشح عنان للرئاسة"، مشددةً على أن "رجال الأعمال هؤلاء ليسوا من رموز الصف الأول من فلول الوطني، ولكنهم من الصفين الثاني والثالث، وبعضهم كان متعاوناً مع رجل الأعمال أحمد عزّ، الممنوع، حتى الآن، من ممارسة حقوقه السياسية".

لكن المشاكل التي تنتظر عنان متنوعة، أبرزها أنه يعتبر، حتى الآن، ضابطاً عسكرياً تحت الاستدعاء، بموجب قرار أصدره طنطاوي عام 2011 ويقضي باستمرار اعتبار أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضباطاً تحت الاستدعاء في أي لحظة، باعتبارهم خبرات يمكن الاستفادة منها، وهو قرار كان

يهدف في حقيقته لإضفاء حماية قانونية على أعضاء المجلس العسكري من أي محاسبة مستقبلية أمام القضاء العادي، ومن ثمّ إحالة كل المساءلات الممكنة ضدهم إلى القضاء العسكري.

وشرحت المصادر، أنه وفقاً لهذا القرار الساري على عنان وغيره من أعضاء المجلس العسكري السابقين والحاليين، فإنه لا بدّ من حصوله على إذن بالترشح لمنصب عام، من إدارة شؤون الضباط في وزارة الدفاع، أو من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يسيطر السيسي ووزير دفاعه، صدقي صبحي، عليهما بالكامل حالياً، بعد الإطاحة بجميع القادة الأكبر من السيسي سناً بحلول العام الماضي، عدا رئيس الأركان الحالي، محمد فريد حجازي، الموالي للسيسي. وكان آخر من تمت الإطاحة بهما الفريق عبد المنعم التراس، خليفة عنان في سلاح الدفاع الجوي.

وبالتالي، فإنّ عنان يرغب حالياً في الإسراع بجمع التوكيلات المطلوبة واستيفاء جميع شروط ترشحه، ثمّ إحراج وزارة الدفاع والمجلس العسكري بمطالبتهم رسمياً بإذن الترشح. فإذا تم قبول طلبه، فسيكون قاب قوسين من منافسة السيسي. أمّا إذا تم رفض الطلب – وهذا ما ترجحه المصادر القريبة من عنان نفسه – فسيؤدي ذلك لإحراج سياسي وعسكري غير مسبوق للوزير ورئيس الجمهورية، أمام قادة وأفراد الجيش قبل المواطنين المدنيين.

أما المشكلة الثانية، فهي استمرار تهديد عنان عبر بعض الإعلاميين من مغبة الترشّح في ظل وجود بلاغات قديمة ضده منذ كان عضواً بالمجلس العسكري، بشأن وقائع فساد مالي واتجار في أراضي الدولة وتربّح من عمليات تسقيع وبيع أراضي مميزة، كانت قد خصّصت له بصفته الوظيفية. وتوضح المصادر أنّ "بعض هذه البلاغات قدّمت ضد عنان، وهو في الخدمة، وأحيلت جميعها للقضاء العسكري. كما تمّ تقديم بلاغات بعد عزله من منصبه في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وأحيلت أيضاً للجهة نفسها".

وحتى الآن، لم يصدر أيّ حكم قضائي ضد عنان يمنعه من الترشح، بل ولم تفتح التحقيقات في أي من تلك البلاغات، إلاّ أنّ استغلالها إعلامياً قد يؤدي لإحراج عنان والإطاحة به، وهو ما يخشاه أيضاً. لكن على ما يبدو، فإنه يعقد العزم على عدم التراجع حتى في هذه الحالة، وأنه لم يعلن سلفاً نيته للترشح تخوفاً من فتح أي تحقيقات أو إحالته لأي محاكمة قبل ذلك، فتجهض تجربته، ويُحرم من مواجهة وزارة الدفاع بمطالبتها بإذن الترشح للرئاسة.

يذكر أن عنان قد أعلن نيته الترشح عام 2014، لكنه تراجع بتهديدات ووساطات قبيل خوض السيسي الانتخابات ضدّ المرشح الناصري حمدين صباحي وحده. إلاّ أنّ عنان لم يستفد عملياً بأي شيء من تراجعه عام 2014، لأن حزبه ظلّ مهمشاً كما بقي هو مهدداً من قبل أجهزة السيسي.

وفي خطاب إعلان ترشحه رسمياً، مساء الجمعة، هاجم السيسي، عنان، من دون أن يسميه، قائلاً "لن أسمح للفاسدين بالاقتراب من هذا المنصب، لأمانة المسؤولية، واللي هايقرّب منهم لكرسي الرئاسة يحذر مني... وأنا عارف الفاسد مين، وهاعرفكم كويس... يبقى أنا عارف إنه كان حرامي، وفاسد، وأسيبه... مصر أعزّ وأشرف وأكبر من أن يتولاها ناس فاسدون".

في المقابل، دعا عنان، في بيان ترشحه، مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، إلى الوقوف على الحياد في السباق الرئاسي، عازياً قراره بالترشح إلى تردي أوضاع الشعب المصري، والتي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، نتيجة سياسات خاطئة حمّلت القوات المسلحة وحدها مسؤولية الإدارة، من دون تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في تسيير أمور الدولة.

واشترطت الهيئة الوطنية للانتخابات، تقدّم راغب الترشح، إمّا بـ25 ألف توكيل شعبي من المواطنين، أو تزكية 20 برلمانياً، وإقرار أنه مصري، ولا يحمل هو أو أي من والديه، أو زوجه، جنسية دولة أجنبية، وشهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية، أو أعفي منها طبقاً للقانون، وإقرار للذمة المالية، وهو ما لم يُعلن عنه السيسي منذ ترشحه للولاية الأولى، بالمخالفة للدستور.

تم بحمد الله